مُقَدِّمَة

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد...

فقد اهتمّ علماء اللّغة المحدثون بدراسة الصّوت اللّغوي اهتمامًا كبيرًا، ساعد على ظهور ما يسمى بعلم الصّوتيّات أو علم الأصوات، وهو علم يمثّل، إلى حدّ كبير، المظهر المتطوّر لعلم اللّغة الحديث بمناهجه المتعدّدة، ووسائل بحثه المختلفة، بآلاته وأجهزته التي يستخدمها الآن في ميدان الدراسة استخدامًا تطبيقيًّا.

وقد وجّه هذا العلم أنظار دارسي اللّغة العربية إلى إعادة النّظر في صنيع علماء اللّغة القدامى، كما يمثّله التّراث العربي. إلاّ أنّهم لم يتناولوا ظاهرة الإعلال بدراسة عمليّة خاصّة، رغم أهميّة الموضوع، فبقيت قواعده وأحكامه مفرّقة على أبواب النّحو والصّرف القديمة، رغم الاهتمام الواسع بعلم الأصوات، ومحاولة الإفادة من نظرياته في الدراسات اللغوية الحديثة. فلم يحاول أحد، فيما أعلم، أن يخصّ هذه الظاهرة بدراسة مستقلة، تجمع شتاتها وتؤصّل نظرياتها.

وقد نبّهني إلى هذا الموضوع كثرة الاختلافات فيه، وتشعب الآراء والتفسيرات، ليس فقط بين القدماء والمحدثين، بل أيضًا بين المحدثين أنفسهم؛ فالإعلال، عند بعضهم، مقصور على الحروف الثلاثة: الألف والياء والواو، بينما يطول عند بعضهم

الآخر حروفًا غيرها، كهمزة القطع، والحروف المدغمة، وأحيانًا أخرى حروف البدل.

وكل ذلك راجع، فيما يبدو، إلى المقصود لغة من معنى الإعلال. فإذا قلنا، الإعلال هو مرض يصيب بعض الأحرف بالتغيير الجزئي أو الكلي، فإنه حينئذ ينبغي أن نسمّي إعلالاً كلّ الإصابات التي تنال الحروف بالإدغام أو القلب أو الإبدال، واما إلى ذلك. ووقتئذ لن نكون بحاجة إلى أن نفرّق بين الإعلال والإبدال والإدغام وغيرها، بل يكون الإعلال هو الظاهرة التي تعتري الحروف بالإبدال أو الإدغام أو القلب أو الحذف أو غيرها. إلاّ أنّ جمهور العلماء يقصر العلّة على الحروف الثلاثة.

وقد وجدت من المحدثين من يتابع القدماء في جعل الهمزة أحد أحرف العلة، ويصف إبعاد الهمزة عن أخواتها بالتقليد غير المبرّر، ويتساءل لماذا استبعد علماء اللّغة العربيّة المحدثون الألف القطعية من بين أنصاف الصّوامت، وهي التي تمثّل جميع مستوياتها، المضمومة والمكسورة والمفتوحة، كما هي مسجّلة في أبجدية رأس شمرا، أمّ الأبجديات القديمة والحديثة على السواء، إلاّ إذا كان ذلك بسبب تأثرهم بعلم اللسانيات اللاتيني وما يتفرع منه في الغرب الأوروبي والأميركي تحديدًا دون تمحيص أو تدقيق؟

أما القدماء، فإنهم يستعملون كثيرًا من مصطلحات الإعلال في مواضع هي من الإبدال، كما في استعمالهم لمصطلح القلب للدلالة على الإبدال. وذلك منذ زمن مبكّر، مع أبي عمرو بن العلاء، كما في قوله: "وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضًا إلى الجيم". وكان الخليل يستعمل القلب بمعنى الإبدال كقوله في التعليق على

بيت للعجّاج أبدل فيه الألف من نون التّوكيد الخفيفة: "أراد – والله أعلم – ما لم تعلمَنْ... فقلب النّون ألفًا عند الوقف". وكذلك فعل سيبويه وأبو عبيدة وغيرهما. لكنّ الجمهور على أنّ القلب هو وجه من أوجه الإعلال.

والإعلال، في اصطلاح أهل التصريف، يعني جعل حرف علة مكان آخر، كما في نحو: طيّ، المنقلبة بالإعلال عن طوْي. وهذا هو الإعلال بالقلب، وهو أشهر أوجه الإعلال. وأما الإعلال بالتّسكين فمثل قولنا: يَدعُو، وأصلها: يدعُوُ، سكّنوا الواو تخفيفًا بحذف حركتها. وكذلك الإعلال بالنقل والإعلال بالحذف والإعلال بالإدغام، كما سنراه في مواضعه من هذا البحث إن شاء الله.

ويعبّر المحدثون عن الإعلال بالتّغيير الصّوتي تارة، وبالتغيير اللّفظي تارة أخرى. وأما التغيير المرتبط بالمعنى فهو الاشتقاق. وذانك التّغييران هما مدار علم الصّرف في العربيّة.

ومن الملاحظات التي سجّلها علماء اللّغة المحدثون على الصرفيين القدامى أنهم لم يعتنوا كثيرًا بالتغييرات البنيوية، أي التغيير الصّوتيّ والصرفي، لأن هذا التغيير لا يؤثر في المعنى، وأنّ شدّة ارتباط تغيير البنية بتغيير المعنى جعلت النوع البنائي – أو اللفظي – لا يحظى بنفس الاعتناء في كتب الصرف، ويكاد يهمل في الكتب المدرسيّة، بينما هو لا يقلّ أهميّة عن الأوّل، أي الاشتقاق.

وقد عاب المحدثون على القدماء النظرية الصرفية التي أقامها سابقوهم على مبادئ أهمّها: الإعلال والإدغام، وامتناع التقاء السّاكنين. ووجدوا أنّ في نظرية القدماء عيوبًا منها، تعدّد

المعاني التي يدلّ عليها المصطلح الواحد، ولاسيما الحرف، فهو الصوت المنطوق والرمز المكتوب، سواء أكان حرفًا صامتًا أم حركة صائتة، قصيرة أو طويلة، حرف مدّ.

وقد كان هذا، في رأي المحدثين، من جملة أسباب اعتبار الألف حرفًا في نفس مستوى الواو والياء، مما أدّى إلى اعتبار حروف العلة ثلاثة، بينما الألف – إذا لم تكن عماد الهمزة – لا تقوم بوظيفة الحرف، وإنّما تكون علامة طول الفتحة. أما الواو والياء فتؤدّيان وظيفة الحرف حينًا، فتتحرّكان مثلاً، ووظيفة الحركة حينًا آخر، فتكونان مدًّا. ويردّ المحدثون هذه العيوب إلى أنّ القدماء علّلوا التغييرات الصوتية انطلاقًا من الرسم المرئيّ، لا من سلسلة الأصوات المسموعة.

ومنهم من يزيدون على هذه العيوب عيبًا آخر يرونه ممثلاً في طبيعة الخطّ العربيّ. إذ يقولون إنه لا يهتمّ كثيرًا بالحركات التي تعتبر فروعًا للحروف، فالفتحة والضمّة والكسرة حروف صغيرة متفرعة عن الألف والواو والياء، لأنّ الحركات أبعاض حروف المدّ، كما يقول الخليل ومن بعده. وهم يرون أنّ رسم هذه الحركات فوق الحرف أو تحته أمر غير مقبول، لأنّ الحركات تلي الحروف في النطق، ومثال ذلك أنّ النحاة العرب يتصوّرون الحركات تنتقل فوق الحروف فتعوّض الواحدة الأخرى. فهم عندما يقولون إنّ ضمّة الياء في "بقيُوا"، انتقلت إلى القاف فالتقى ساكنان فحذف ما سبق، وهو الياء، وأصبحت الصّيغة "بقُوا"، يعتبرون أنّ كسرة القاف حذفت، بينما لا يمكن، في رأي نحاتنا المحدثين، لحركة أن تضمحلّ بكامل هذه السهولة، وبدون مبرر صوتي.

هذه بعض المحاولات التفسيرية لظاهرة الإعلال في العربية، قام بها بعض علمائنا من أهل اللغة. وأشير إلى بعض الأقلام التي تناولت الموضوع ببعض الاجتهادات. أذكر الدكتور الطيب البكوش في كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديثة"، والأستاذ أحمد زرقة في كتابه "أصول اللغة العربية: أسرار الحروف"، وراسم الطّحّان في كتابه "حقيقة الإعلال والإعراب"، وغير هؤلاء كثير.

تلك بعض الجوانب التي مثّلت لديّ الدافع لدراسة هذا الموضوع. ويضاف إليه أنّ ظاهرة الإعلال تعدّ من أهم أبواب التصريف، وأجلّها، بل إنّه لا يُتصوّر أن يكون لعلم التصريف هذه القيمة من دون الإعلال. وبعد ذلك فإنّ الإعلال يعدّ مظهرًا من المظاهر الدّالّة على حكمة العرب في كلامهم، فتراهم لا يقلبون حرفًا إلى حرف آخر قلبًا ساذجًا، وإنّما كانوا يفعلون ذلك لعلّة مستحكمة، حاول النّحاة أن يقفوا عليها ليُروا وجه الحكمة في اللغة، لأنّهم يعتقدون أنّ العرب أمة حكيمة، وينبغي الوقوف على حكمتها في لغتها.

أما الدّاعي إلى الإعلال فيظهر أنّ طلب الاستخفاف هو المقصود الأول بهذا التصرّف اللّغوي. والمقصود بالاستخفاف: التّصرّف في اللّفظ الأصلي للكلمة بغية التّخلّص من الثّقل وإدراك أقصى ما يمكن من الخفّة دون إخلال بالدّلالة المعنويّة. وغايته تذليل الأصوات العسيرة، وتيسير اللّفظ المتعذّر أو الثّقيل لتوفير الجهد العضلي.

وبناء على هذا كلّه، فإني آمل أن أستقصي ضروب هذا الموضوع وطرائق القدماء المختلفة في النظر إليه، وأن أستجلي فوائده وأغراضه، جامعًا صنيع علمائنا القدامى إلى صنيع علمائنا المحدثين، مسترشدًا في ذلك كلّه بما وصل إليه علماء اللّغة المحدثون في هذا المجال.

وقد اخترت لهذه الدراسة عنوان: "الإعلال عند النّحاة واللغويين حتى القرن الرابع"، لتكون الدراسة تأصيلية أولاً، من أجل الوقوف على ما وصلت إليه جهود علمائنا القدامى في الموضوع، ثم تطبيقيّة من خلال الأمثلة والشواهد القديمة التي حفظها لنا التّراث، والحديثة التي تمثّلها الممارسة اللّغوية في عصرنا. فتكون هذه المفارقة فرصة للوقوف على التطور الصوتي الذي عرفته هذه الظاهرة.

فالدراسة إذًا ستكون دراسة تأصيلية، تضع الموضوع في إطاره الواقعي الصحيح في التراث اللغوي العربي، مع محاولة، ما أمكن، عرض صنيع علماء العربية على مطالب الدّرس الحديث، منهجًا ومعرفة. وسوف أعتمد في عملي هذا على كتب علمائنا القدماء، نحاة وصرفيين ولغويين وقرّاء، إذ لا يكاد يخلو لهم مؤلّف من حيّز لدراسة ظاهرة الإعلال.

وأما جهود المحدثين فإن قيمتها تكمن في تفادي صعوبات المتون والحواشي والشروح، وأيضًا ما وصلت إليه الدراسات الغربية في هذا الشأن، ممّا له صلة بطبيعة العربية وخصوصياتها.

أشير هنا إلى جهود الدكتور تمام حسّان في كتابه: "اللغة العربية معناها ومبناها"، الفصلان الخاصان بالنظام الصوتي،

وهما الثاني والثالث، والفصل الرابع الخاص بالنّظام الصـــرفي. وكذلك الدكتور عبد الصّبور شاهين في كتابه: "المنهج الصّـوتي للبنية العربية"، وجهود أستاذي الدكتور فخر الدّين قباوة، وخاصة المحاضرات التي ألقاها على طلبة الدراسات العليا اللغوية في كلّيّة الآداب بجامعة حلب سنة ١٩٨٣ في موضوع الاقتصاد اللغـوي في باب الصّرف. كما يمكن الاستفادة من دراسات الدكتور محمد خير الحلواني ومهدي المخزوميّ والنّعيمي، وغير هـؤلاء فـي جهودهم الخاصّة بالأصوات والصرف. إضافة إلى الوقوف على آراء علماء الغرب في مظانّها.

وأما منهج هذه الدراسة فسوف يكون التّكامليّ الـذي يسـمح باستخدام الأدوات العلميّة المساعدة على تجلية الموضـوع؛ لأنّ طبيعة الموضوع تقضي بوجوب تتبّع الظّاهرة تاريخيًّـا عنـد النّحاة واللغويين القدماء، وهذا يفرض أن يكون المنهج تاريخيًّا، في حين ينبغي أحيانًا أن نوازن ونقارن بـين الآراء والحقـائق العلمية في باب الإعلال، فيكون المنهج حينئـذ مقارنًـا. وأمـا المنهج الوصفي التحليلي فإنّي أتصور أنه المتعمد الأول في هذه الدّراسة؛ لأنّ طبيعة الموضوع تقضي بالتّحليل المستمرّ للمسائل.

وفي عموم الأحوال فإنه يُتصوّر لهذا البحـث أن يسـتقري جهود القدماء من نحاة العربية ولغوييها، مضافًا إليهـا جهـود المحدثين، ومحاولة الإضافة إليهما جميعًا تصـوّرًا للموضـوع مبنيًّا على آراء الفريقين كليهما، بالتّوفيق حينًا، وبإعطاء البديل حينًا آخر. يضاف إلى ذلك محاولة تخليص الموضوع من كثير من القوالب الاصطلاحية الغريبة عن العربيّة التي حـنّط بهـا بعض الدارسين اللغة العربيّة بمبرّر وبدونه.

كما يُتصوّر لهذه الدّراسة أن ترَدّ مسائل الإعلال إلى اللّهجات التي استعملت فيها، وأن تبيّن قيمتها في الاستعمال اللّغوي. من ذلك أنّ أهل الحجاز وبني أسد يقولون: (الفَتْوىَ والبَقْوى والرَّغْوى: من ارعَوَيتُ)، فأخرجوا هذه الألفاظ إلى الواو، وهي من الياء، لأنّ أصلهنّ: الفُتيا والبُقيا والرُّعيا. ففتحها أهل الحجاز وبنو أسد وألحقوها بمصادر الواو، إذ فتحوا أوّلها كما فعلوا بـ (شرْوَى). وأما بنو تميم، وأهل نجد فيقولون: (الفُتيا والبُقيا والرُّعيا). ومما ورد في الشعر على اللهجتين قول الشاعر:

* أذكّر بالبَقوى على مَن أصابَه *

وقول الآخر: * فَما بُقْيا عَليّ تَركتُماني *

ومثل ذلك (القُصيا) عند بنى تميم، وهو عند الحجازيّين: (القُصوَى). ومثله أيضًا (الإخْوَة) بالكسر عند عامّة العرب، وهو عند كليب وعقيل وعامّة قيس: (أُخْوة) بالضّمّ.

كما أنه يتصوّر لهذه الدّراسة أن توضح الوجوه الخلافية بين منهج النّحاة ومنهج اللغويّين في دراسة الظاهرة. يتضح ذلك من خلال الوقوف عند السّماع والقياس لدى الفريقين، بحيث اعتمد اللغويّون على السّماع، ولم يحفلوا كثيرًا بالقياس، اجتهادًا منهم أو نقلاً عن النحاة، لذلك لا نراهم يذكرون المادّة اللّغويّة حتّى يوردوا لها الشّواهد لا يتعدّونها، أمّا النّحاة فإنّهم كثيرًا ما يتجاوزون الواقع اللغوي إلى الافتراض. مثال ذلك أنّ الفرّاء، حين يعرض لقول الشّاعر:

* أدارًا بِحِزْوَى هِجتِ للعَيْنِ عَبرَةً *

يقول: هكذا أنشدني أبو الجرّاح، بكسر الحاء. ولو كُسر (الحُلْوَى) و(القُصوى) إذ أظهروا فيهما الواو لكان وجهًا، ولم أسمعها. فقد قاس الفرّاء (حُلْوى وقُصوى) ولم يسمعهما، على (حِزوى)، التي سمعها بالكسر.

ومن دلائل توسّع اللغويين في السماع والتزام النحاة بالقياس أنّ النحاة يرفضون أحيانًا ما خرج على القياس، بينما يقبله اللغويون قبولاً حسنًا. مثال ذلك قول ابن منظور، وهو يشرح لفظ (الجِرِّيَّة)، قال: الجِرِّيّة والجِرِّيِّنَة: الحلقوم... وجمعها: جَرَائِئ، كذلك رواه أبو زيد، قال: وهذا من الأصول المرفوضة عند أهل العربية إلاّ في الشذوذ.

وقد اعتمد النّحاة في هذا الأصل على قاعدة الكثرة والقلّة في الاستعمال، ومن ثم شاع عندهم مصطلحا الاطّراد والشذوذ. وشاهد ذلك أنّ النّحاة يقولون في مثل (عُدوان): ولو كسروا لكان صوابًا، كما أنهم ثبتوا على رفع (عُرَوة وغُدَوة ولُهَوة)، ولو كسروا لكان صوابًا. إنما يثبت الرّفع في الشيء المعروف، لأنّه يكثر في الكلام، فيأخذ بعضهم من لغة غيره في الشيء المعروف، ويترك فيه مذهبه وقياسه. ألا ترى أنهم يقولون: يقُتل، فلا يكسرون التّاء، ويقولون: يضرِب، فلا يرفعون الرّاء، لأنّهما مستعملان في الكلام. فإذا جاء الذي يقلّ في الكلام قالوا: يَعكِف ويعكُف، ويَعرِش ويَعرُش، ويَخرِز ويَخرُز. فالقاعدة ههنا تقضي بأن يكون اللفظ شائعًا كثير الاستعمال ليثبت على صيغة واحدة. فإذا قلّ استعمال اللفظ جاز فيه استعمالان.

بينما نجد اللغويين يقصرون اهتمامهم على رصد المادة اللغوية، والوقوف عند دلالتها، وما يجيء من اختلاف اللفظ يوجبه المعنى. من ذلك أنّ العرب قد تغيّر بين اللفظين إذا اختلفا في الدلالة، فتجيء بأحد اللفظين بالواو وبالثاني بالياء، كقولهم: هذا رجل نَشْيانٌ، من نَشِيتُ الخبر.وبنوها على الياء. وإنما فعلوا هذا، لأنهم كرهوا أن يشبه النَّشوان من السكر. وكذلك قولهم: أَلِيط وأَلْوَط.

في الأخير يمكن لهذا البحث إثبات أنّ الإعلال ليس فقط ظاهرة صوتية، تحقق الانسجام بين الأصوات وتحافظ على مبدأ تيسير النطق، بل إنّ الإعلال قد يكون وسيلة تعبيرية أيضًا. فقد فرّق العرب بين الاسم والفعل إذا اتحدا في الصّيغة بوساطة الإعلال. قال النحاة: إذا كانت الحروف في أوائل الأسماء هي الزّوائد التي تكون في الفعل، وكان الاسم على زنة الفعل بالزّوائد، فإنّ الأسماء تصحّ ولا تعلّ. وذلك أنك لو بنيت من: (قالَ يَقُول) اسمًا على (يَفعل) أو (يفعَل) كنت قائلاً: (يَقْوِل) و(يَقْوَل) و(يَقْوَلُ). إنما فعلت هذا لتفرّق بين الأسماء والأفعال. ومنه أيضًا قول الخليل: إنّما قالوا: عَلْياء بالياء، لأنّها لا ذَكر لها. فأرادوا أن يفرّقوا بين ما له ذَكر وما ليس له ذَكر.

وإنّي لأرجو، أخيرًا، من وراء البحث أن أبرز الظّاهرة وحدة متكاملة ومترابطة، آملاً أن تقدّم شيئًا جديدًا يفيد الدراسات اللغوية والعربية بوجه عامّ، وقرّاء هذه اللّغة بوجه خاصّ. وذلك بالتّركيز على تحديد مصطلحات علمي الأصوات والصّرف ومفاهيمهما واستعمالاتهما المختلفة عند النحاة واللغويين العرب القدامى، وقيمتها في البحث اللساني الحديث في مجال الإعلال.

وقد تمّ توزيع الموضوع على أبوابه العامة، وفق خطّة عامّة، كوّنت فهرس الموضوعات. وأمّا مصادر هذا البحث ومراجعه، فمنها المصنّفات النّحويّة القديمة حتّى القرن الرّابع الهجري، ككتاب سيبويه وشروحه، وكتب ابن جنّى وأستاذه أبي عليّ الفارسيّ، والمعاجم والكتب التي أمدّتها، والتّفاسير والشّروح، ومنها الدراسات الحديثة، عربية ومترجمة وغير مترجمة، وهي مرصودة في قائمة المصادر والمراجع.

والله وليّ التّوفيق وبه الاستعانة.

الدوحة في ٢٠٠٦/٦/٣٠

الدكتور الطاهر عبد الرحمن قطبي

Email: - tahakotb@hotmail.com
- kotbtaha@yahoo.com
- tahakotb@qu.edu.qq

obeikandl.com